

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٧١ لسنة ١٩٧١

بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٦ و ١ من قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩
بشأن الإعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة
والمهجرين من منطقة القنال

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإعانات
والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة
القنال ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٧٠ بعد ميعاد السنة
المنصوص عليه في المادتين ٦ و ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤
لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ - مد الميعاد المنصوص عليه في البند "ب" من المادة الأولى
والفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤
لسنة ١٩٦٩ المشار إليه لمدة سنة أخرى تبدأ من تاريخ انتهاء الميعاد
المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٩
لسنة ١٩٧٠ المشار إليه وتنتهي في ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٢٩ يونيو سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٨٢ لسنة ١٩٧١

بمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة لبعض الأشخاص

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ،
والمعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

مادة ٥ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف
أمورها واقتراح سياستها العامة وله اتخاذ ما يراه لازماً لتحقيق أغراضها
وعلى الأخص :

- (١) وضع الهيكل التنظيمي للهيكل التنفيذي للهيئة .
- (٢) إصدار اللوائح والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية
والفنية لأعمال الهيئة دون التقييد بالقواعد الحكومية .
- (٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة .
- (٤) النظر في كل ما يري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عرضه
من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

ومجلس إدارة الهيئة أن يشكل من بين أعضائه أو غيرهم لجنة دائمة
أو مؤقتة تختص كل منها بمهمة معينة وتعرض توصيات اللجنة على
مجلس الإدارة .

مادة ٦ - يكون للهيئة ميزانية خاصة تتكون مواردها مما يأتي :

- (١) حصيلة الرسوم المفروضة على بعض الصادرات بمقتضى القانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما .
- (٢) ماتحصله الهيئة مقابل الخدمات التي تؤديها - في حدود اختصاصها -
عن أعمال الفحص والفرز والتحكيم .

- (٣) ما تقررته الدولة من إعانات أو دعم أو موارد أخرى .
- (٤) صافي موارد صندوق موازنة أسعار الصادرات والواردات .

مادة ٧ - تسرى على العاملين بالهيئة أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لوائحها .

مادة ٨ - تحمل الهيئة محل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فيما لها
من حقوق وما عليها من التزامات مما يدخل في اختصاص الهيئة وفقاً لأحكام
هذا القرار .

مادة ٩ - للهيئة أن ترسل أية مبالغ من سنة مالية إلى سنة مالية
أخرى بالاتفاق بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الخزانة .

مادة ١٠ - ينقل إلى الهيئة العاملون الذين تتعلق أعمالهم باختصاصاتها
بدرجاتهم من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسات والوحدات
الاقتصادية التابعة لها ويصدر بذلك قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ١١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً
من أول يولييه سنة ١٩٧١

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٢٩ يونيو سنة ١٩٧١)

أنور السادات